Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

طابا

قصة النزاع

دكتور يونان لبيب رزق

مركز الأهرام
للترجمة والنشر

Bibliotheca Alexandrina
0003807

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

طابا

قضية العصر

General Organization Of the Alexan
dria Library (GOAL)
Bibliotheca Alexandrina

دكتور يونان لبيب رزق

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الطبعة الأولى
١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م
جميع حقوق الطبع محفوظة
الناشر : مركز الأهرام للترجمة والنشر
مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة
تليفون ٧٤٨٢٤٨ - تلكس ٩٢٠٠٢ يوان

تصميم الغلاف
ماهر الدهبى

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

المحتويـــات

- مقدمة ٥
- الفصل الأول : **طابا .. لماذا ؟** ٧
- الفصل الثانـــــــى : **وجها لوجه !** ٢٣
- الفصل الثـــــــالث : **... وراء الوثائق !** ٤٣
- الفصل الرابـــــــع : **حقائق التاريخ** ٦٣
- الفصل الخـــــامس : **.. وبدأت القضية** ٨٣
- الفصل الســـــادس : **استراتيجية المدافع الثقيلة !** ١٠٥
- الفصل السابـــــــع : **لا مفاجآت !** ١٢٥
- الفصل الثامـــــــن : **القصة الكاملة لعمود باركر** ١٤٥
- الفصل التـــــــاسع : **الرؤية المتبادلة بالفيديو !** ١٦٥
- الفصل العـــــاشر : **كتاب الإحصاء السنوى متهما !** ١٨٧
- الفصل الحادى عشر : **المدافع التركية فى طابا !** ٢٠٧
- الفصل الثانـــى عشر : **.. وشهد شاهد من الأمم المتحدة !** ٢٣١
- الفصل الثـالث عشر : **حرب الخرائط !** ٢٥٣
- الفصل الرابـــع عشر : **تحريك الجبال !** ٢٨١
- الفصل الخامس عشر : **علىَّ وعلى أعدائى !** ٣٠٣
- الفصل السادس عشر : **حكمت المحكمة !** ٣٢٥
- المرفقات ٣٤٧

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

قائمة الأشكـــال

الشكـــل	صفحة
١ ـ جانب من الفريق الإسرائيلى	١٥
٢ ـ جانب من الفريق المصرى	٢١
٣ ـ خريطة أوين	٧٩
٤ ـ صورة القضاة الخمسة	١٠٣
٥ ـ كروكى عقد امتياز شركة شل ١٩٢١ ـ ١٩٢٢	١١٩
٦ ـ صورة عمود باركر	١٤٩
٧ ـ صورة باركر لمظفر وفهمى وإسماعيل المفتى	١٦٣
٨ ـ العوائق السبعة التى تمنع الرؤية المتبادلة بين العلامتين ٩٠ و٩١ .	١٧١
٩ ـ خريطة ويد	١٧٤
١٠ ـ مركز البوليس المصرى فى طابا عام ١٩٤٩	٢١٠
١١ ـ قلعة ميسترمان	٢١٣
١٢ ـ صورة كتاب المخابرات البحرية البريطانية ١٩٤٦	٢١٨
١٣ ـ خريطة عام ١٩٠٦ مصلحة المساحة المصرية	٢٥٧
١٤ ـ خريطة عام ١٩١٥ ـ هيئة الأركان بالحربية البريطانية	٢٦٠
١٥ ـ خريطة عام ١٩٤٦ ـ المساحة الفلسطينية	٢٦٢
١٦ ـ خط الحدود على الخرائط الإسرائيلية قبل ١٩٨٢	٢٦٤
١٧ ـ خط الحدود على الخرائط الإسرائيلية بعد ١٩٨٢	٢٦٥
١٨ ـ الخريطة الملحقة بكتاب رشدى باشا	٢٨٩
١٩ـ صورة إبراهام آدان	٣٠٥
٢٠ ـ صورة « ١ » من مكتب الصحافة التابع لحكومة إسرائيل	٣٠٧
٢١ ـ صورة « ٢ » من مكتب الصحافة التابع لحكومة إسرائيل	٣٠٧
٢٢ ـ صورة المحكمة منعقدة فى قاعة مجلس مقاطعة جنيف	٣٢٧

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

مقدمـــــة

ليس هذا كتاب تاريخ وإنما هذه شهادة انسان عاين الحدث الكبير وعايشه ، ووجد لزاما عليه أن يترك هذه الشهادة عن تلك التجربة الثرية لجولة من جولات الصراع العربى - الإسرائيلى ، ليتمعن فيها أبناء جيله وليتعلم منها أبناء الأجيال التالية .

وفى تقديرى أن هذا الكتاب يختلف عن تلك الكتابات التى عكفت على تدوينها خلال ما يزيد على ربع القرن الذى انصرم فى التاريخ الحديث والمعاصر فى أكثر من جانب ..

فهناك فرق بين أن تكتب عن الماضى وبين أن تسجل أحداث الحاضر ، خاصة إذا ما كنت أحد شخوص هذه الأحداث . فبينما يعمد الكاتب فى الحالة الأولى إلى استحضار الماضى فإنه فى الحالة الثانية يجد الحاضر حاضرا !

وهناك فرق بين أن تعيش الموضوع وبين أن تعيش فى الموضوع ، فبينما يكون المؤرخ قادرا فى الحالة الأولى على أن يتعامل مع الموضوع بقلب بارد ، فلا يملك مثل هذا القلب أبدا من عاش فى الموضوع ، خاصة إذا كان يمس مستقبل الوطن ومصير الأمة !

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وإدراكا منى لهذه الفروق فإنى أعترف أن هذا الكتاب ليس كتاب تاريخ كتبه رجل حرفته الاشتغال بالتاريخ .

بيد أنه على الجانب الآخر ، وحتى لا ننكر للحرفة فضلها ، ينبغى أن نسجل هنا أنها قد تركت بصماتها على هذا الكتاب ..

بصمة من هذه البصمات تمثلت فى الانتظار لعام كامل بعد صدور الحكم فى « قضية العصر » لكسب درجة من البعد الزمنى بكل ما يترتب على ذلك من رؤية أقل انفعالا وتفكير أقل حماسا !

بصمة أخرى فى الحرص الظاهر على التوثيق ، ولكن ليس إلى حد أن يتحول هذا العمل إلى كتاب أبيض ، فهذه ليست مهمتنا ولكنها مهمة وزارة الخارجية وقد قامت بها !

بصمة ثالثة فى التصنيف الموضوعى الذى تطلب رؤية شاملة للحدث ، وبالرغم من معايشته لنحو أربع سنوات متواصلة ، فقد اقتضت هذه الرؤية جهدا خاصا .

وبين موقع الشاهد بكل عواطفه وانحيازاته ، وهو أمر طبيعى لأنه فى البداية والنهاية انسان ، وبين موقف المؤرخ الذى عاش حياته يرصد الحدث ويحلله ويقننه ، جاء هذا العمل الذى آمل من خلاله أن أكون قد عقدت مصالحة بين الاثنين ، الموقع والموقف !

والله من وراء القصد .

المؤلف

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الفصـل الأول

طابا .. لماذا ؟

أن تتعامل أمة مع التاريخ أمر منطقى ، وأن يصنع الأبطال حركة التاريخ أمر مقبول ، أما أن تقتحم شريحة من الأرض ، لا تزيد مساحتها على كيلومتر مربع واحد ، أبواب التاريخ ، فهو الأمر الذى يثير التساؤل المطروح .. **طابا لماذا ؟**

والقول « **باقتحام أبواب التاريخ** » ليس من قبيل المبالغات اللغوية ، وإنما من قبيل تقرير الحقيقة حتى لو حاول البعض طمسها !

ففى تقديرنا أنه منذ سنوات غير قصيرة ، تمتد إلى حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ على الأقل ، لم يفرض حدث نفسه على الوجدان الوطنى المصرى ، بل على الوجدان القومى العربى ، كما فرضته قضية الصراع حول تلك الشرفة الصغيرة من الأرض المطلة على رأس خليج العقبة ، وهى شرفة تمتد على شاطىء طابا بين سلسلة الجبال الشرقية وربوة جرانيتية قليلة الارتفاع ملاصقة لمياه الخليج .

وتتعدد الشواهد التى تؤكد ما حظى به النزاع على هذا الشريط الساحلى الضيق

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

من اهتمام سياسى واسع جعله لفترة غير قصيرة فى بؤرة القلب من العلاقات العربية ـ الإسرائيلية .

فهناك (**أولا**) تلك المكانة التى احتلتها لدى طرفى الخلاف فى هذا النزاع ، والتى جعلت كلا منهما يتشبث بموقفه فيه منذ اللحظة الأولى ، وحتى اللحظة الأخيرة حين نطق رئيس هيئة التحكيم بقرار الهيئة ، وهى فترة زادت على ست سنوات .

ويبدو حجم هذه المكانة بملاحظة أن الطرفين قد أعدا فريقين متكاملين للفوز فى المواجهة .

وتشى القائمتان اللتان تقدم بهما الطرفان إلى المحكمة لحضور جلسات المرافعات الشفوية ، التى انعقدت فى جنيف خلال شهرى مارس وأبريل عام ١٩٨٨ ، بهذه الحقيقة ، فقد تضمنت كل قائمة خمسة وعشرين ممثلا لكل جانب ، وهو عدد ضخم للنزاع على مثل هذا الشريط الصغير من الأرض .

وبالإمكان أن نخرج من استقراء هاتين القائمتين بعدد من الملاحظات ..

إحدى هذه الملاحظات تتعلق **بالوجود العسكرى** الكثيف فى الفريق الإسرائيلى ، ونقصد « **بالوجود العسكرى** » من قدموا إلى المحكمة بصفتهم العسكرية ، ذلك أن الغالبية العظمى من الفريق لا بد وأن يكونوا قد خدموا فى وقت من الأوقات فى جيش الدفاع الإسرائيلى .

تمثل هذا الوجود العسكرى فى أربعة من أصحاب الرتب الكبيرة : البريجادير جنرال أورين شاخور ، والبريجادير جنرال دون سيون ، واللفتنانت كولونيل حاييم سريبرو ، والكولونيل جويل سنجر .

ولا شك أن هذا التمثيل الكثيف يشير إلى الاهتمام الخاص الذى حظيت به القضية من جانب أهم مؤسسة من مؤسسات الدولة الإسرائيلية .. المؤسسة العسكرية .

بالمقابل كان الوجود العسكرى فى الجانب المصرى محدودا للغاية : اللواء خيرى الشماع رئيس جهاز الاتصال المصرى ، وهو جهاز تم انشاؤه لمتابعة شروط

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية ، أى أن الرجل كان موجودا بحكم وظيفته ، والعقيد محمد الشناوى ، أحد رجال المساحة العسكرية .

ملاحظة أخرى ، أنه كان هناك قدر من التكافؤ فى التمثيل القانونى ، فقد وُجد على كل جانب عشرة على الأقل من القانونيين ، سواء من أولئك الذين ترافعوا بالفعل أمام هيئة التحكيم ، أو من غيرهم من مستشارى الفريق .

نفس القدر من التكافؤ بدا فى ممثلى كل من الخارجية الإسرائيلية والخارجية المصرية ، فقد كان هناك ثمانية من هؤلاء على الجانب المصرى وسبعة على الجانب الإسرائيلى ، وإن كنا نلاحظ أن عدد صغار الموظفين فى الجانب المصرى أكبر ، ولعل ذلك يعود إلى ضم بعض أعضاء البعثة المصرية لدى المقر الأوروبى للأمم المتحدة فى جنيف إلى الوفد .

ملاحظة ثالثة ، أن عدد الخبراء فى غير فروع القانون فى الوفد الإسرائيلى كان محدودا للغاية ، فلم يعرف من هؤلاء سوى البروفيسور « أمنون كوهين » أستاذ التاريخ بالجامعة العبرية .

ويثير الدهشة أن السجل الوظيفى للبروفيسور كوهين ، وقد حرص الجانب الإسرائيلى على تضمينه فى مرفقات المذكرة الإسرائيلية الثالثة المقدمة إلى المحكمة فى أول فبراير عام ١٩٨٨ ، هذا السجل يشير إلى أن دراسات الأستاذ كوهين قد انصبت بالأساس على أوضاع اليهود فى ظل الحكم الإسلامى ، والدولة العثمانية على وجه الخصوص ، وأنها قد توقفت عند القرن الثامن عشر ولم تعبر القرن الذى يليه ، ناهيك عن الوصول إلى القرن الحالى ، وهو قرن صناعة حدود مصر الشرقية فيما جرى عام ١٩٠٦ .

على أى الأحوال فإن هذه الملاحظات تفيد فى النهاية بحجم الاهتمام الذى أولاه طرفا النزاع للقضية ، وإذا كانت هناك اختلافات بين تشكيل الفريقين ، المصرى والإسرائيلى ، فإن هذه الاختلافات يمكن أن تعزى بالأساس إلى اختلافات فى تركيب كل من الدولتين اللتين أدارتا الصراع ، وفهم المسئولين فيهما لكنهه ، ولا يفسر أبدا أن أيا منهما كان أقل اهتماما به من الآخر .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

. وقبل أن نترك طرفى النزاع لتتبع أهمية القضية لدى الأطراف الأخرى ، فهناك ملاحظة على هذين الطرفين ، وهى وإن تبدو هامشية إلا أن لها دلالتها ..

فقد كانت كل من الحكومتين فى مصر وإسرائيل على استعداد للإنفاق على القضية مهما بلغت جسامة النفقات ، بغض النظر عن أية اعتبارات متعلقة بالميزانية أو غيرها مما يمكن أن يثيره المسئولون عن الشئون المالية فى البلدين . ولا شك أنه قد رُصِدت اعتمادات خاصة خارجة عن اعتمادات وزارتى الخارجية المصرية والإسرائيلية للإنفاق على القضية ، ولا شك أن قيمة ما تم إنفاقه على النزاع جعل ثمن المتر المربع فى هذه المساحة المتنازع عليها ، والبالغة ١٠٢٠ مترا مربعا باهظا فى تلك البقعة من الصحراء ، يتواضع إلى جانبه ثمن المتر المربع من الأرض فى أرقى الأحياء فى القاهرة أو فى تل أبيب !

وحتى هذه اللحظة يعتبر المسئولون فى الخارجية المصرية أو الخارجية الإسرائيلية أرقام المبالغ التى تم إنفاقها على القضية من الأسرار التى ينبغى عدم إذاعتها ، بيد أن طول فترة التقاضى التى ناهزت السنوات الثلاث ،بالاضافة إلى سفريات الوفود ، وما تقاضاه المحامون الأجانب والمحكمون .. لا بد أن كل هذا يشكل مبلغا طائلا ، وإن كان قد خفف من العبء المصرى فى هذا الصدد الموقف الوطنى الذى أصر عليه المصريون من أعضاء هيئة الدفاع (القانونيين والخبراء) برفض تقاضى أى أجر عن الدور الذى قاموا به بامتداد سنوات القضية !

بعد طرفى النزاع نجد (ثانيا) الولايات المتحدة الأمريكية ، ويؤكد ما عرف حتى الآن عن الدور الأمريكى فى القضية مدى الاهتمام الذى حظيت به فى دوائر الخارجية بواشنطن . وبالنظر إلى حجم الولايات المتحدة كقوة أعظم ، وبالنظر إلى الدور الأمريكى الذى يحتل المساحة الأكبر فى العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية ، فإن الجهود الأمريكية فى القضية إنما تنم عن مدى أهميتها .

وتشير كل الدلائل إلى أن « الإدارة الأمريكية » ، وعلى ضوء ما اكتسبته القضية من اهتمام مصرى وعربى ، كانت تواقة إلى إنهائها دون نصر حاسم

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

لطرف أو هزيمة ساحقة لطرف آخر ، أو كما قيل أن تسوى القضية بـ « لا غالب ولا مغلوب » .

وفى تقديرنا أن ما صرح به المستر روبى سيبل Sable « وكيل دولة إسرائيل » فى أروقة مقر مجلس مقاطعة جنيف ، حيث كانت تعقد هيئة التحكيم جلساتها من أنه « **لن يسمح بهزيمة إسرائيل هزيمة ساحقة** » ، إنما كان يستند إلى فهم لطبيعة حركة « الإدارة الأمريكية » فى هذا الاتجاه .

يؤكد هذا أنه قبل عقد مشارطة التحكيم فى سبتمبر عام ١٩٨٦ كان الأمريكيون ميالين « **للتوفيق** » أكثر مما كانوا محبذين للتحكيم ، والتوفيق يحقق سياسة « لا غالب ولا مغلوب » وهو الأمر الذى لا ينتهى إليه عادة التحكيم .

وطوال الوقت لم تيأس الإدارة الأمريكية من أن « يتفق » الطرفان على حل وسط دون الحاجة للوصول بالتحكيم إلى منتهاه .

بدا ذلك فى المادة التاسعة من مشارطة التحكيم التى نصت على تشكيل « غرفة ثلاثية » من أعضاء المحكمة للنظر فى احتمالات تسوية النزاع التى كانت الولايات المتحدة شاهدا عليها ، وأن « تنتهى عملية التحكيم حالة قيام الأطراف سويا بإعلام المحكمة كتابة بأنهما قد قررا قبول توصية الغرفة وإيقاف عملية التحكيم » . (أنظر المرفق رقم ١ ـ مشارطة التحكيم) .

ويوم أن تكشف الأوراق السرية للخارجية الأمريكية الخاصة بالرحلات المكوكية التى استمر يقوم بها القاضى الأمريكى « إبراهام صوفير » بامتداد العامين اللذين استغرقتهما عملية التحكيم ، فسوف تؤكد أن استراتيجية واشنطن قد قامت طوال هذه الفترة على عدم الوصول بالتحكيم إلى منتهاه بإصدار قرار لصالح أحد الطرفين بشكل حاسم ، وضد الطرف الآخر بشكل حاسم أيضا ، وأن يكون البديل قرارا بالتوفيق من الغرفة الثلاثية .

السبب فى إخفاق السياسات الأمريكية فى بلوغ هدفها بالتوفيق ناتج عن التناقض بينها وبين سياسات الدولتين طرفى التحكيم ، مصر وإسرائيل ، وهى السياسات التى لم تتحمس للتوفيق وإن اختلفت الأسباب ..

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

□ **الحكومة المصرية** اتخذت موقفا ثابتا طوال الوقت وهو أنه لا حلول وسط فيما يتعلق بقضية « السيادة » على الأرض ، وكانت مستعدة فقط لتقديم تسهيلات للزيارة .

□ **أما الحكومة الإسرائيلية** فقد كانت تتحرك ، فيما تأكد من المذكرات المكتوبة والمرافعات الشفوية ، بهدف تحقيق أحد احتمالين :

فإما أن تأخذ المحكمة بأحد الموضعين اللذين تقدمت بهما لعلامة الحدود ٩١ ، وكانت تعلم أنه احتمال ضعيف ، وإما أن تعجز هيئة التحكيم عن التوصل إلى قرار محدد ، وهو ما سعت إليه باعتباره الأمر الأكثر احتمالا ، وعندئذ يبقى الوضع على ما هو عليه ، ويبقى شريط الأرض المتنازع عليه تحت الهيمنة الإسرائيلية والدخول فى مفاوضات حوله لا يعلم إلا الله متى تنتهى .

بيد أن هذا الإخفاق لا يعنى أن الحكومة الأمريكية لم تكن لها سياسات جادة طوال الوقت حول القضية ، منذ أن تفجرت كخلاف عام ١٩٨٢ ، ومرورا بتوقيع مشارطة التحكيم ، ووصولا إلى محاولات « التوفيق » خلال فترة نظر القضية (١٩٨٦ ـ ١٩٨٨) ، وليس من شك فى أن كل ذلك ينم عن حجم القضية فى السياسات الأمريكية تجاه المنطقة .

من ناحية (**ثالثة**) قد لا يكون من قبيل المبالغة ، بالنسبة للمساحة التى احتلتها قضية « طابا » فى أجهزة الإعلام ، العربية والإسرائيلية والعالمية ، القول إنه منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وباستثناء أحداث الانتفاضة الفلسطينية ، فإنه لم تحتل قضية فى العلاقات العربية ـ الإسرائيلية مثل تلك المساحة التى احتلها النزاع حول طابا . وهذا أمر آخر يؤكد الأهمية البالغة للقضية .

ولم تقتصر هذه المساحة على مجرد « المتابعة الإعلامية » لتطورات القضية ، بل إن بعض الكتابات الصحفية كانت بشكل أو بآخر عنصرا من عناصر النزاع ، خاصة بالنسبة لطرفى الصراع ، مصر وإسرائيل ..

فيما يتصل « بالجانب الإسرائيلى » نختار مقالين كانا على جانب كبير من الأهمية فى سير القضية .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

□ **المقال الأول** الذى نشرته « الجيروزاليم بوست » فى ٢٦ نوفمبر عام ١٩٨٥ تحت عنوان « وثائق بريطانية مكتشفة مؤخرا تبين أن مطلب مصر فى طابا مؤسس على خريطة مزيفة » . (انظر نص هذا المقال فى المرفق رقم ٢) .

والمقال على شكل تقرير صحفى لمراسل الجيروزاليم بوست فى لندن ، والذى لم يكن سوى المستر جون كيمحى ، والرجل معروف أنه متخصص فى العلاقات العربية الإسرائيلية وعلى معرفة وثيقة بمصر التى عاش فيها فترة من حياته قبل هجرته إلى إسرائيل .

والواضح أن الخارجية الإسرائيلية كانت قد كلفت المستر كيمحى بمهمة البحث عن الوثائق التى تدعم الموقف الإسرائيلى فى القضية ، الأمر الذى يؤكده هذا التقرير ، كما يؤكده أنه كان قد ذهب عام ١٩٨٧ إلى ابنة باركر باشا ، حاكم سيناء بعد عام ١٩٠٦ ، وحصل منها على مجموعة من الصور كان لها شأن كبير فى القضية (انظر الفصل الثامن الخاص بعمود باركر) ، ثم أنه كان أخيرا أحد الرجال الخمسة والعشرين الذين مثلوا إسرائيل فى المحكمة .

المهم أن مقال كيمحى قد جاء توقيته خلال شتاء ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦ ، وهى الفترة التى شهدت صراعا حادا بين مصر وإسرائيل نتيجة لتمسك الأولى بالتحكيم ورفض الثانية له ، وكان تقرير الجيروزاليم بوست بمثابة رسالة موجهة إلى الجانب المصرى بأن عواقب اللجوء إلى التحكيم سوف تكون وبالا عليه ، لما هو معلوم من أن الخريطة التى كان يطعن التقرير فى صحتها ، وهى خريطة نيوكومب المشهورة عام ١٩١٥ ، كانت أهم الخرائط التى يعتمد عليها المصريون فى اثبات صحة الموقع الذى تقدموا به على سلسلة الجبال للعلامة ٩١ .

□ **المقال الثانى** الذى نشرته صحيفة « هوتام » اليسارية ١٩٨٧ ، وهى صحيفة إسرائيلية تصدر بالعبرية ، والذى نقلته عنها صحيفة الأهالى القاهرية ، ولم يلبث الجانب المصرى أن حصل على نص المقال .. (انظر نص المقال بالعبرية وترجمة بالانجليزية « ملخص » فى المرفق رقم ٣) .

تضمن المقال خريطتين وضعتهما إدارة المساحة الإسرائيلية ، الأولى قبل عام ١٩٨٢ ويتفق خط الحدود المبين فيها مع الخط المصرى ، والثانية بعد عام ١٩٨٢

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ويتضح فيها أن انحرافا ملحوظا قد دخل على القسم الجنوبى من هذا الخط ليتفق مع الادعاءات الإسرائيلية . وكتبت الصحيفة تتهم الحكومة الإسرائيلية بالتزوير والسرقة ، خاصة وأنها قد سحبت كافة نسخ الخريطة الموضوعة قبل عام ١٩٨٢ ، ولم يعد مطروحا للتداول سوى الخريطة المعدلة ، أو بالأحرى المزورة !

ومع أن هيئة الدفاع المصرية كان لديها أصل الخريطتين الإسرائيليتين إلا أنها رأت أن تحرج الجانب الإسرائيلى بوضع هذا المقال تحت أنظار المحكمة ، فطلب الدكتور نبيل العربى « وكيل جمهورية مصر العربية » أن يقوم الإسرائيليون بترجمة مقال « هوتام » المكتوب بالعبرية إلى الانجليزية وتقديمه للمحكمة .

ومع أن المستر سيبل قد أبدى امتعاضا من الطلب إلا أنه لم يكن يملك تجاه المحكمة إلا الاستجابة له .

والواضح أن مقال « هوتام » قد وضع الجانب الإسرائيلى فى « خندق الدفاع » حتى أن المستر لوترباخت ، المحامى الأول للإسرائيليين ، قد تعمد أن يسأل أحد الشهود الذين قدمهم ، وهو ضابط المخابرات الإسرائيلى السابق المستر إيجال سيمون ، والذى استجوبه فى الجلسة الصباحية يوم ٢٤ مارس عام ١٩٨٨ عن رأيه فى « هوتام » ، **فأجابة الشاهد بأنه لا يقرأها لأنها « صحيفة غير موثوق بها » !**

على الجانب المصرى أيضا شاركت الصحافة المصرية فى القضية ، وإن تمت هذه المشاركة بشكل مختلف .

فمن الصعب إنكار وجود تيار قوى بين عدد من رجال القانون ورجال السياسة الذين أدانوا خلال تلك الفترة اتجاه الحكومة المصرية إلى قبول التحكيم ، ناهيك عن المطالبة به والإصرار عليه . وكانت وجهة نظر هؤلاء أنه « **لا تحكيم على السيادة** » .

وقد قاد هذا التيار صحيفتان من صحف المعارضة الرئيسية الثلاث ، « **الشعب** » صحيفة حزب العمل حيث وضع قانونى ضليع ، هو الأستاذ حلمى مراد نائب رئيس الحزب ، مجموعة من المقالات يعبر فيها عن هذا الرفض . و« **الوفد** »

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

التى يكتب فيها عدد من رجال القانون الذين انضموا لنفس التيار ، وكان أبرز من عنى منهم بالقضية الأستاذ عبد العزيز محمد والدكتور محمد عصفور .

وليس صحيحا أن سير الحكومة المصرية قدما فى اتجاه التحكيم كان يعنى عدم الاكتراث تماما بهذا التيار ، ففى تقديرنا أنه كان فى الحسبان لدى وضع مشارطة التحكيم ، فبينما أراد الجانب الإسرائيلى أن يجعلها قضية « **تخطيط حدود** » ، وهو الأمر الذى يمس السيادة فعلا ، فإن الوفد المصرى قد أصر على أن يحصرها فى إطار الخلاف حول « **تحديد مواقع علامات** » مما جعل الوضع مختلفا .

هذا عن مساحة القضية فى صحافة الجانبين التى كان لها دور فيها ، أما عن مساحتها الخاصة برصد تطوراتها ، فإن أية إحصائية بسيطة عما كتب عن القضية فى صحافة الجانبين ، أو فى الصحافة العربية ، أو فى الصحافة العالمية يؤكد أنها جميعا قد أفسحت كثيرا من صفحاتها ، وبامتداد ثلاث سنوات ، لمتابعة كل صغيرة وكبيرة . وتحتفظ الخارجية المصرية بعدد غير قليل من الملفات التى تضم قصاصات الصحف ، على اختلاف جنسياتها ، التى تتبعت الصراع حول طابا ، الأمر الذى يؤكد مدى أهمية القضية .

ولا بأس أن نعقد فى هذه المناسبة مقارنة بين قضيتين متعاصرتين للنزاع على الحدود هما قضية طابا وقضية النزاع على الحدود بين مالى وبوركينا فاسو . صحيح أن كثيرين ربما يكونون قد سمعوا أو قرأوا عن الحرب بين الدولتين الإفريقيتين التى انتهت بإحالة القضية للتحكيم الذى لم يسمع عنه أو يتابعه إلا القليلون بينما اختلف الأمر تماما بالنسبة لقضية العصر .. قضية طابا !

أكثر من ذلك أن هناك ما يدعونا ، على المستوى العربى ، إلى الاعتقاد بأن النجاح المصرى فى إدارة الصراع حول قضية طابا كان من ضمن الأسباب التى عجّلت بعودة مصر الكريمة إلى الجامعة العربية والقيام بدورها المفتقد داخل هذه الجامعة ، إذ لم يفصل بين صدور الحكم فى القضية (سبتمبر ١٩٨٨) وعودة مصر إلى الجامعة (مايو ١٩٨٩) سوى شهور قليلة .

□ □ □

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

العض بالنواجذ على هذا الشريط الساحلى الصغير المطل على خليج العقبة إلى درجة الرغبة فى « القضم » من الجانب الإسرائيلى ، وإلى حد عدم التفريط فى « نتفة » من الجانب المصرى ، كما كانت له مظاهره كانت له أسبابه .

ومن العسير التعرف على هذه الأسباب إلا فى إطارها العام .. إطار الصراع العربى ـ الإسرائيلى . فمن أكبر الأخطاء التاريخية النظر إلى قضية طابا بمعزل عن الظروف العامة التى ولّدتها .

ولعل من أكثر الأمور إثارة للدهشة فى قضية طابا أن جميع أطرافها كانوا يعلمون أنها قضية سياسية قبل أن تكون خلافا قانونيا ، وأن ما يحدث فى هذه الشريحة الصغيرة من أرض شاطىء الخليج إنما هو جزء من السياسة الإسرائيلية الرامية إلى تحقيق أحلام التوسع الإسرائيلى بنظام القضمة .. قضمة !

ولعل من أكثر الأمور إثارة للغضب ، غضب المصريين على الأقل ، أن إسرائيل كانت أول من يعلم أن القضية من أولها لآخرها **كانت تستهدف « سرقة » أرض مصرية** ، أكثر مما هى قضية خلاف على موقع هذا الشريط الأرضى الصغير على أى من جانبى الحدود .

كان ذلك واضحا منذ بداية الخلاف وحتى آخر لحظة فيه ..

عن بداية الخلاف يقدم اللواء بحرى « محسن حمدى » قائد الفريق الفنى المصرى لوضع علامات الحدود بناء على معاهدة السلام والمسئول عن هيئة الاتصال بعد ذلك .. يقدم فى شهادته التى أدلى بها أمام هيئة التحكيم فى جنيف صباح يوم الأربعاء ١٧ مارس عام ١٩٨٨ الدليل على النية الإسرائيلية على السرقة ، وذلك فيما حدث فى اجتماع اللجنة العسكرية المشتركة المصرية ـ الإسرائيلية والذى انعقد فى طابا فى ١٤ يناير عام ١٩٨٢ ، أى فى البدايات المبكرة للخلاف ..

جاء فى هذه الشهادة ما نصه :

فى ذلك اليوم ، وفى أثناء بحث وتقديم الأدلة من كل جانب (عن موقع العلامة ٩١) ، كان أحد أعضاء الجانب الإسرائيلى يقدم أدلته ويحاول أن يشرحها لنا ، ولكنه كان ينطق بأشياء غير مقبولة من

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الناحية المنطقية مما دفع رئيسه أن يوجه له الكلام قائلا : (إنك لص كبير) » !

أما عن نهاية الخلاف فليس هناك دليل أقوى من ذلك الذى قدمه الإسرائيليون أنفسهم لهيئة التحكيم فى اليوم السابق على عقد المرافعات الشفوية فى جنيف ، يوم الأحد ١٥ مارس عام ١٩٨٨ ، فقد قدموا صورتين فوتوغرافيتين جاءوا بهما من أرشيف الحكومة الإسرائيلية ، ومع أن الهدف من الصورتين كان ضرب الأساس القانونى الذى أقام عليه الجانب المصرى قضيته ، فإنهما أثبتا بما لا يدع مجالا للشك النية على السرقة (انظر الفصل الخامس عشر) ، وأن أكثر من كانوا يعلمون بأن شريط الأرض المتنازع عليه جزء من التراب الوطنى المصرى هم الإسرائيليين أنفسهم .

سبب آخر للأهمية يتجاوز كثيرا مساحة الأرض المتنازع عليها ، وهو متصل هذه المرة بالسياسات الإسرائيلية المتصلة بخليج العقبة ، منفذ إسرائيل إلى البحر الأحمر وشرق أفريقيا وجنوب شرق آسيا .

فإذا كان ساحل إسرائيل الغربى الطويل يجعلها دولة بحر متوسطية دون مشاكل ، فإن هذا المنفذ البالغ الضيق المطل على خليج العقبة ، والممثل فى إيلات يجعلها بالكاد دولة بحر أحمرية ، بكل ما يترتب على ذلك من أبعاد استراتيجية واقتصادية .

بمعنى آخر أن قضية طابا فى هذه الناحية ذات طابع « **جيو - بولوتيكى** » يستهدف أن يكون لإسرائيل وجود حقيقى فى البحر الأحمر .

ولما كانت الأهداف الاستراتيجية تتسم بالثبات **فإن « توسيع الشرفة » الإسرائيلية المطلة على خليج العقبة كان أحد أهداف حرب ١٩٥٦ ، فيما تحفظه لنا محاضر اجتماعات مجلس الوزراء الإسرائيلى برئاسة بن جوريون . وكان من الأهداف الأساسية لحرب ١٩٦٧ فيما أماطت اللثام عنه قضيتنا الشهيرة ، وفى تقديرنا أنه سيبقى هدفا ثابتا من أهداف السياسات الإسرائيلية ، الأمر الذى يجب أن يضعه المسئولون المصريون عن إدارة الصراع مع إسرائيل فى حساباتهم طوال الوقت !**

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ويرتبط بهذا الهدف الاستراتيجى اعتبارات اقتصادية ..

يشير علماء الجغرافيا الطبيعية إلى حقيقة ذات أهمية بالغة فى النظرة الإسرائيلية لطابا ..

تقول هذه الحقيقة إن « مرشراش » ، أو كما أسميت فيما بعد « أم الرشراش » ، التى تحولت إلى « إيلات » فى النهاية ، والتى تتميز بمياه صافية ، من أكثر المناطق صعوبة فى الملاحة أو فى إقامة المشاريع السياحية بحكم أن حيوان المرجان الذى يكوّن الشعاب المعروفة باسمه يعيش أساسا فى هذه المياه .

يختلف الأمر بالنسبة لطابا التى هى فى حقيقتها دلتا غرينية للوادى المعروف بنفس الاسم والذى كان يحمل معه كميات من المياه المحملة بالطمى النازلة من المرتفعات المحيطة ، والتى كانت تصب فى النهاية فى مياه الخليج مما يترتب عليه تعكر هذه المياه ، الأمر الذى لا يوفر البيئة المناسبة لحياة حيوان المرجان .

ترتب على هذا أن خلت مياه شاطىء طابا من تلك الشعاب التى أدت إلى صعوبة الملاحة أو السباحة ، ومن ثم فإن اختيار جانب من هذا الشاطىء لإقامة فندق أو قرية سياحية لم يأت من فراغ .

وعلى ضوء هذه الحقيقة نرى أن ما أثارته آلة الدعاية الإسرائيلية خلال المفاوضات حول الفندق ، التى أعقبت صدور الحكم لصالح مصر ، بأن عددا من الإسرائيليين بصدد بناء فندق على الجانب الآخر من الحدود ، لينافس سونستا الذى اشترته مصر ، أمر لا يتسم بالجدية الكافية .

ومع الاعتبارات الجغرافية يسفر المستر روبى سيبل « وكيل حكومة إسرائيل » فى خطبته التى افتتح بها المرافعات الإسرائيلية فى جنيف صباح يوم الثلاثاء ٢٢ مارس عام ١٩٨٨ .. يسفر عن أطماع اقتصادية ، قال المستر سيبل بالحرف الواحد :

« ... إن المنطقة محل النزاع ذات أهمية بالغة لمدينة إيلات وهى فى حقيقتها ضاحية لها .. وأظن أن المذكرة المصرية المضادة قد كشفت أنه ليس لمصر مصلحة من أى نوع فى المنطقة . فليس لمصر مصلحة اقتصادية

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

أو سياحية أو مواصلات ، كما أنه ليس لها يقينا مصلحة دفاعية (كذا) . لقد كانت مصر منذ عام ١٩٨٢ تمتلك تماما الغالبية العظمى مما يعرف باسم المنطقة الغرينية المروحية التى تضم من بين ما تضم أشجار نخيل الدوم وبير طابا. ولعل هيئة المحكمة قد لاحظت فى زيارتها للمنطقة أن مصر لم تبذل أى جهد نحو إقامة بنية مدنية بها. وبهذا ليس بالمنطقة أى دليل حقيقى لوجود مصلحة مصرية » .

وكان أمرا مثيرا للدهشة ما فعله المستر سيبل وكيل دولة إسرائيل أمام هيئة تحكيم تضم قضاة على هذا المستوى الرفيع من الإحساس بالعدالة ، أن يجعل الأمر الواقع الذى تم من خلال استثمارات سياحية أو إقامة بنية مدنية عنصرا مؤثرا فى قرار هؤلاء القضاة . وهى نغمة تكررت فى المذكرات المكتوبة التى تقدم بها الجانب الإسرائيلى ، والتى كانت مثار ردود تتسم بالسخرية فى المذكرات المكتوبة التى تقدم بها المصريون . على أى الأحوال فإن المصالح الاقتصادية كانت عنصرا هاما من عناصر صناعة الأهمية البالغة التى اكتسبتها « قضية العصر » ، وهو الأمر الذى لم يستطع الإسرائيليون أنفسهم إخفاءه .

يبقى العنصر الأخير من عناصر تلك الأهمية البالغة التى اكتسبتها قضية طابا .. على مستوى الصراع العربى ـ الإسرائيلى هذه المرة .

فكما سبقت الإشارة كان جميع الأطراف يعلمون ، ومنذ البداية ، أن الادعاء الإسرائيلى غير صحيح .

وبينما كان المصريون يراهنون على الحقائق التاريخية والجغرافية والسياسية ، فقد كان الإسرائيليون يراهنون على عجز المصريين عن إثبات هذه الحقائق !

وتطفو فى هذه المناسبة « **أسطورة التفوق** » التى استمرت ركيزة هامة من الركائز التى اعتمدت عليها السياسات الإسرائيلية فى إدارة الصراع مع العرب .

وتؤكد مراجعة أحداث القضية من أولها إلى آخرها أن العمل على إثبات هذه الأسطورة كان هدفا أساسيا من أهداف خوض إسرائيل لموقعة طابا .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وقد اعتمد هذا العمل لبلوغ هدفه على أمرين طالما اعتمد عليهما الإسرائيليون فى مناسبات سابقة وجنوا ثمارهما ، لقد اعتمد على التضليل والمفاجأة .

أما « **التضليل** » فقد أعد له الإسرائيليون من خلال سيطرتهم الفعلية على المنطقة لعقد ونصف من الزمان (١٩٦٧ - ١٩٨٢) بعدد من التغييرات فى معالمها كان أخطرها إزالة أنف الجبل الذى كان يصل إلى مياه الخليج وبناء طريق مكانه يربط بين إيلات وطابا .. المهم فى تلك الإزالة أنه كان يقع على هذا الأنف العلامة الأخيرة من علامات الحدود المصرية فيما قبل حرب يونيو . وكان على المصريين أن يبحثوا عن هذه العلامة التى لم يعد لمكانها وجود ، ولم يعثروا فى هذا الصدد إلا على موقع العلامة « قبل الأخيرة » التى اعتقدوا لفترة أنها الأخيرة ، وتركهم الإسرائيليون على هذا الاعتقاد حتى تم إبرام مشارطة التحكيم التى حدد فيها الجانب المصرى علامته الأخيرة على النحو الذى اعتقده ، وكان اعتقادا خاطئا !

صحيح أن المصريين تداركوا هذا الخطأ ، ونبهوا المحكمة بعد اكتشاف مكان علامة باركر أن المكان قد أزيل نتيجة لشق الطريق ، وأن علامتهم الأخيرة لم تكن أخيرة عام ١٩٠٦ ، وهنا تبع الإسرائيليون التضليل بالمفاجأة .

ففى غداة انعقاد هيئة التحكيم فى جنيف ، وفى يوم الأحد ١٣ مارس على وجه التحديد ، قدم الوفد الإسرائيلى إلى المحكمة صورتين ، إحداهما للعمود الأخير الذى كانوا قد أزالوه مع أنف الجبل الواقع عليه وقت مدهم للطريق الساحلى بين إيلات وطابا عام ١٩٧٠ ، والثانية له وللعمود قبل الأخير الذى تقدم به المصريون باعتباره العمود رقم ٩١ . (انظر الفصل الخامس عشر) .

ومن خلال هذا التكتيك الذى اعتاد الإسرائيليون على اتباعه فى حروبهم (١٩٥٦ ، ١٩٦٧) وجاء بنتائج طيبة لهم ، كان مطلوبا أن ترتبك الصفوف المصرية وتتداعى القضية لصالح الجانب الآخر ، غير أن ذلك لم يحدث هذه المرة !

ولو كان قد حدث لترسّخت أسطورة « التفوق الإسرائيلى » أكثر وأكثر فى الوجدان العربى ، بكل ما يترتب على ذلك الرسوخ من نكسة عربية أخرى تجاه السياسات الإسرائيلية .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الذى حدث ، وربما للمرة الثانية بعد عام ١٩٧٣ ، أن لحق بالأسطورة مرة أخرى قدر من التدمير ، ولما كانت إسرائيل دولة تعيش على الأساطير فإن تدمير أى جانب منها يعنى ببساطة تضعضع البنيان ، وتحول الإسرائيليين إلى شعب من شعوب الله وليس شعب الله !

وليس بالإمكان فصل هذا الذى حدث عن « حسن الأداء » الذى تميز به الفريق المصرى ، والذى نجح فى تبديد الأسطورة ، ولهذا الفريق قصة تستحق أن تروى !

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الفصـــل الثانى

وجها لوجه !

واحد من كبار القانونيين الأجانب الذين تابعوا عن كثب سير المرافعات الشفوية فى جنيف خلال شهرى مارس وأبريل عام ١٩٨٨ علق عليها بقوله : « **كان أداء المصريين عظيما** » .
ومع الوضع فى الاعتبار أنه ليس هناك ما يدعو الرجل إلى المجاملة فإننا نقبل تعليق القانونى الأوروبى .

ولعل الأهم من هذا التعليق ما تمخضت عنه القضية من استجابة كاملة للمطلب المصرى فى شريط طابا ونقب العقبة ، واستجابة شبه كاملة فى بقية علامات الحدود الواقعة إلى الشمال .

وهذا « النجاح المصرى » لم يأت من فراغ وإنما جاء نتيجة لمجموعة من الأسباب متصلة سواء بتشكيل الفريق المصرى ، أو طريقة أدائه ، على نحو يمكن القول معه بأنه يقدم ما يمكن تسميته « بنموذج طابا » ليس فقط فى العمل السياسى أو فى العمل الديبلوماسى ، بل فى « إدارة الصراع العربى ـ الإسرائيلى » الذى نظن أن طابا كانت جولة من جولاته ، وهى يقينا ليست الجولة الأخيرة !

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وقبل أن نعرض لطبيعة تشكيل الفريق المصرى الذى قدم هذا « الأداء العظيم » قد يكون مفيدا أن نعرض لبعض ما أتيح معرفته عن « الفريق الإسرائيلى » ، وهى معرفة نوافق على أنها غير كافية ، ولكنها على أى الأحوال تعطى صورة لأحد الفريقين اللذين تقابلا وجها لوجه !

لعل السبب الرئيسى فى عدم كفاية المعرفة عن الفريق الإسرائيلى عملية التعتيم الملحوظة من الجانب الإسرائيلى حول القضية ، وهو تعتيم له ما يبرره .

فالملاحظ أن « آلة الدعاية » الإسرائيلية التى دارت وأخرجت عشرات الكتب عن حرب ١٩٥٦ ، ثم عن حرب « داود وجوليات » عام ١٩٦٧ ، وأخيرا عن حرب « يوم كيبور » عام ١٩٧٣ .. هذه الآلة أصابها عطل شديد بالنسبة « لقضية العصر » وهو عطل مقصود . فإن الآلة المذكورة لم يكن لديها ما تقوله فى هذه المناسبة مما يخلق أسطورة إسرائيلية جديدة أو يدعم أساطير إسرائيلية قديمة .

وإذا كان هذا مفهوما بالنسبة لآلة الدعاية الإسرائيلية ، سواء فى داخل إسرائيل نفسها أو فى غرب أوروبا والولايات المتحدة ، غير أنه ليس مفهوما بدرجة كافية بالنسبة لأجهزة الإعلام العربية التى « هللت » كعادتها للمناسبة ، وقبل أن تمضى أسابيع قليلة كان التهليل قد انطفأ ، وهى عادة عربية مؤسفة ، وتساعد ، ولو بشكل غير مباشر ، فى حملة التعتيم الإسرائيلية .

على أى الأحوال فإن هذا التعتيم قد جعل المتاح عن الفريق الإسرائيلى محدودا ، وهو ما نحاول تقديمه هنا ..

والملاحظة الأولى التى يمكن تسجيلها فى هذا الشأن أن المستر « الياهو لوترباخت » أستاذ القانون الدولى بجامعة كمبردج ، وهو بريطانى يهودى من أصول ألمانية ، وكان والده من أشهر أساتذة القانون الدولى فى العالم .. كان المستر لوترباخت شخصية مركزية فى الفريق الإسرائيلى ، على نحو لم يكن له مثيل على الجانب الآخر .. فى الفريق المصرى .

فى هذه المناسبة يكون من الأفضل ترك الحديث للاحصائيات ..

تقول هذه الاحصائيات إنه فى الجولة الأولى من المرافعات الشفوية الإسرائيلية

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

شكل رقم ١ :
جانب من الفريق الإسرائيلى ، ويظهر فى الصف الأول كل من المستر لوترباخت [إلى اليمين] والمستر سيبل [إلى اليسار] .

التى جرت فى جنيف بين ٢٢ و٢٥ مارس عام ١٩٨٨ ، احتلت مرافعات المستر لوترباخت ١٦٦ صفحة من مجموع صفحات المرافعات الإسرائيلية البالغة ٢١٧ صفحة ، أى بنسبة تزيد على ٧٦ فى المائة .

وشىء قريب من هذا حدث فى الجولة الثانية من المرافعات الشفوية الإسرائيلية التى جرت يومى الخميس والجمعة ١٤ و١٥ أبريل من نفس السنة ، فمن بين ١٥٢ صفحة تضم مجموع هذه المرافعات كان نصيب المستر لوترباخت ١٠٦ صفحات بنسبة تصل إلى ٧٠ فى المائة .

يختلف الأمر بالنسبة لمقابل المستر لوترباخت على الجانب المصرى ، وهو البروفيسور « ديريك باوت » أستاذ كرسى القانون الدولى بجامعة كمبردج أيضا .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

فلم تحتل مرافعة البروفيسور باوت فى الجولة الأولى للمرافعات الشفوية المصرية ، والتى جرت بين ١٤ و١٨ مارس ١٩٨٨ سوى ٥٠ صفحة من مجموع صفحات تلك المرافعات البالغ ٢٠٧ صفحات ، أى بنسبة تصل إلى ٢٤ فى المائة فقط ، وشىء قريب من هذا حدث بالنسبة للجولة الثانية .

ولسنا هنا بصدد الحديث عن الفريق المصرى ، فلهذا مكانه ، ولكن هذه المقارنة تشير إلى أنه بينما غلب « روح الفريق » على الجانب المصرى ، فقد كان الفرد هو الأساس بالنسبة للإسرائيليين .

والواضح أن المستر لوترباخت كان الشخصية المحورية فى مجموعة القانونيين فى الفريق الإسرائيلى ، ليس فقط على مستوى المرافعات الشفوية ، وإنما أيضا على مستوى المذكرات المكتوبة ، فأساليب هذه المذكرات ذات الطابع المسرحى طوال الوقت ، وذات الطابع العدوانى فى بعض المواقع ، والتى تتملكها روح السخرية فى مواقع أخرى .. هذه الأساليب تنم عن البصمة الواضحة لأستاذ القانون اليهودى الانجليزى !

مع لوترباخت ، وبالإضافة إلى المستر روبى سيبل « وكيل دولة اسرائيل » ، ضم الفريق الإسرائيلى عددا من القانونيين شارك منهم فى المرافعات كل من المستر رافاييل والدن « نائب الوكيل عن دولة إسرائيل » ، والسفير السابق شابتاى روزن ، ويلاحظ فى هذا الصدد أن غالبية المحامين الإسرائيليين قد جاءوا من الموظفين الحاليين والسابقين لوزارة الخارجية . كما يلاحظ أن المستر روزن السفير الإسرائيلى السابق فى باريس كان من أعمدة المفاوضين الإسرائيليين فى كامب ديفيد .

وإذا كان المستر لوترباخت الشخصية المحورية على صعيد القانونيين ، فقد كان المستر « جون كيمحى » الشخصية المحورية على صعيد الخبراء فيما نعتقد .. والمستر كيمحى صاحب الكتاب المعروف « الأعمدة السبعة المتهاوية ، الشرق الأوسط ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢ » ، وهو شقيق المستر ديفيد كيمحى المدير السابق لوزارة الخارجية الإسرائيلية .

والقول بأن المستر كيمحى كان الشخصية المحورية بالنسبة للخبراء الإسرائيليين تشير إليه دلائل عديدة نختار منها دليلين مؤكدين :

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

١) مقال المستر كيمحى نفسه فى الجيروزاليم بوست ، والذى يدل على أنه كان وراء البحث عن الاسكتشات الأساسية لخريطة نيوكومب ، والتى حاول الجانب الإسرائيلى من خلالها الطعن فى صحة هذه الخريطة التى كانت أحد الأدلة المصرية القوية (انظر الفصل السابق) .

٢) أنه بعد أن توصل المصريون لمجموعة صور باركر ، حاكم سيناء خلال عام ١٩٠٦ وما بعده ، والتى تظهر العلامة الأخيرة من علامات الحدود ، والتى تسمت باسمه ، فقد أبلغتهم ابنة الرجل ، التى كانت الصور فى حوزتها ، أن كيمحى كان قد سبقهم إليها قبل أسابيع قليلة ، وأنه أصبح يملك نسخا من الصور .

وفى تقديرنا أنه كان يساعد كيمحى فى جمع الأدلة الإسرائيلية عدد من الشبان الإسرائيليين ، أو من اليهود البريطانيين ، ممن ليست لهم خبرة كافية بتاريخ الحدود المصرية ـ الفلسطينية .

برهاننا على هذا أن تلك الأدلة قد استمدت بالأساس من دار المحفوظات العامة فى لندن ، ومن مصنف بعينه فى هذه الدار ، وهو المصنف الذى يعرفه الباحثون المبتدئون فى هذا الميدان ، والمرقم بـ F. O. 371 . وأن اختيارات هؤلاء كانت تقوم على « **تسقط المعلومات** » ذات الطابع الإبهارى أكثر مما تستهدف وضع « دراسات علمية جادة » تخدم فى النهاية السياق العام للقضية ، ولعل ذلك ما أدى فى المحصلة الأخيرة إلى غلبة طابع « **الريبورتاج الصحفى** » على المذكرات الإسرائيلية !

ولعل « المخابرات الإسرائيلية » كانت الضلع الثالث فى الفريق الإسرائيلى ، وهو الأمر الذى نستدل عليه من شهادة ضابط المخابرات المستر ايجال سيمون التى أدلى بها أمام هيئة التحكيم فى جنيف صباح يوم ٢٤ مارس عام ١٩٨٨ .

يقول المستر سيمون الذى كان يشغل وظيفة ضابط المخابرات فى إيلات خلال الفترة بين فبراير ١٩٦٦ ويونيو ١٩٦٧ إنه كان يوجد لدى توليه عمله هذا عدد من الملفات فى إدارة المخابرات عن « منطقة طابا » فى الفترة التى تبدأ من عام ١٩٥٦ وحتى توليه لوظيفته فى المنطقة بعد ذلك بعشر سنوات ، وإن هذه الملفات كانت تحوى معلومات وافرة عنها .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وليس من شك أن تلك الملفات كانت تحت تصرف الفريق الإسرائيلى الذى نعتقد أن عددا من أعضائه كانوا من رجال « الموساد » !

□ □ □

نعود بعد ذلك إلى الفريق المصرى ، ففى يوم ١٣ مايو عام ١٩٨٥ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٤١ بتشكيل « اللجنة القومية العليا لطابا » ، وهى اللجنة التى تحولت بعد ذلك إلى « هيئة الدفاع المصرية فى قضية طابا » ، والتى أخذت على عاتقها إدارة الصراع فى هذه القضية من الألف إلى الياء .

وقبل تناول أعضاء الفريق المصرى بالدراسة نتوقف قليلا عند هذه الظاهرة غير المعهودة فى تاريخ الديبلوماسية المصرية على الأقل ، ظاهرة تشكيل لجنة من أبرز الكفاءات القانونية والتاريخية والجغرافية ، وعلى المستوى القومى !

نعلم أن الدكتور عصمت عبد المجيد وزير الخارجية كان صاحب الفكرة ، ونعلم أيضا أن دافعه الأساسى فى هذا كان توفير أقصى ضمانات النجاح للقضية استيعابا منه أنها تتجاوز كثيرا مجرد النزاع على هذا الشريط الساحلى الضيق .

ولكن مع ما نعلمه هناك ما نعتقده ..

ففى رأينا أن ما أحاط بقضية طابا منذ أن أصبحت قضية « رأى عام » جعل أية إدارة حكومية مهما بلغت ثقتها فى كفاءة رجالها ، حريصة على ألا تنفرد بالتصدى ، وراغبة فى أن يكون العمل على المستوى القومى زيادة فى ضمانات النجاح وتحوطا من احتمالات الفشل !

وأول ما يتم تسجيله على مستوى الفريق المصرى دور رجال الخارجية الذين تولوا قيادة هذا الفريق ، وعلى وجه التحديد رجال « الإدارة القانونية » بالوزارة التى كانت « القضية » من صميم اختصاصها ، والتى ظلت طوال فترة تداولها الشاغل الرئيسى من شواغل هذه الإدارة .

وجدير بالذكر فى هذه المناسبة أن القانونيين استمروا يشكلون صفوة رجال الخارجية المصرية بامتداد تاريخها ، وأن خيرة هؤلاء القانونيين كانوا فى العادة هم الذين يلون العمل بهذه الإدارة .. الإدارة القانونية .